



العذر بالجهل

بين الغلو والجفاء

الشيخ الدكتور

عبد العزيز بن عبد الرحمن
البن سلع

المدرس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



١٤٤٥هـ

فهرس

- ١ مقدمة المؤلف
- ٢ (١) الكفر حق لله ولرسوله ﷺ
- ٢ (٢) يُراعى في التكفير الفرق بين العين والنوع
- ٤ (٣) هناك فرق بين الكافر الأصلي والمسلم الذي عرض له الكفر
- ٧ (٤) لا يُكفّر معين إلا بعد توافر شروط وانتفاء موانع
- ١٥ (٥) مناقشة أدلة من لا يرى العذر بالجهل
- ١٧ (٦) مقدار الفهم الذي تقوم به الحجة
- ١٩ (٧) التفريق في العذر بالجهل بين المفراط وغير المفراط
- ٢٣ (٨) خطأ من نسب لابن تيمية أن المتلبس بالشرك جهلاً ليس مسلماً ولا كافراً
- ٢٨ (٩) خطأ من نسب لابن تيمية أنه يعذر بالجهل في أحكام الآخرة فقط لا الدنيا
- ٣١ (١٠) يُفَرَّق في إقامة الحجة بين باب القتال وغيره
- ٣٢ (١١) خطأ القول بأن إقامة الحجة لا يُقيمها إلا القضاة
- ٣٣ (١٢) تنقسم الأفعال والأعمال لما يحتمل الكفر وغيره وما لا تحتمل إلا الكفر
- ٣٤ (١٣) تنازع أهل السنة نزاعاً معتبراً في العذر بالجهل في الشرك الأكبر

- ٣٦..... (١٤) لا يصح العذر في الشرك الأكبر؛ لأن العلم بمعنى كلمة التوحيد شرط
- ٣٧..... (١٥) خطأ التفريق بين العذر بالجهل في الألوهية وغيره
- ٣٨..... (١٦) لا علاقة بين العذر بالجهل والإرجاء
- ٤٠..... الخاتمة
- ٤١..... فهرس المراجع والمصادر



بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد:

فمبحث العذر بالجهل في الشرك الأكبر مُستلٌّ من شرح (العقيدة الطحاوية) المسمى (الآلئ السلفية بشرح العقيدة الطحاوية)، أفردته وزدت عليه ووثقته؛ وذلك لأهمية هذه المسألة؛ لأنها أشكلت على كثير من طلاب العلم وحصل بسببها فرقة وظلمٌ وبغيٌّ، بل وصار بعضهم يُبدع أخاه السلفي ويصفه بالإرجاء لقوله بالعذر بالجهل، لذا حرصت على بيان الأدلة في المسألة، وبيان النقولات عن أهل العلم، والتأكيد على أنها مسألة اجتهادية وأن الخلاف فيها سائغ لا كما يزعم بعضهم -عفا الله عنهم- وأسميته: (العذر بالجهل بين الغلو والجفاء).

أسأل الله أن يتقبله وأن ينفع به عباده، إنه الرحمن الرحيم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. عبد العزيز بن ريس الريس

المشرف على موقع الإسلام العتيق

<https://islamanicent.com>

١٤ / ١١ / ١٤٤٥ هـ



بسم الله الرحمن الرحيم

يتعلق بتكفير المعين ست عشرة مسألة:

المسألة الأولى: أن الكفر حق لله ولرسوله ﷺ، ذكر ابن تيمية في (الرد على البكري) ^(١) أنه ليس لأحد أن يكفر أحداً لأنه كفره، فإن الكفر حق لله ولرسوله ﷺ، وقال ابن القيم في النونية:

الكفر حق لله ثم رسوله *** بالشرع يثبت لا بقول فلان ^(٢)

فلا يصح لأحد أن يكفر أحداً إلا بدليل شرعي، وإذا لم يكن عنده دليل فلا يصح أن يكفره.

المسألة الثانية: يُراعى في التكفير الفرق بين العين والنوع، فليس كل من كفر نوعاً أو كفر فعلاً أو كفر قولاً كفر عيناً، وليس كل من تلبس بالكفر يكفر، وذكر ابن تيمية كما في (مجموع الفتاوى) ^(٣) أنه قد دل على هذا الكتاب والسنة والإجماع والاعتبار.

أما الكتاب: فيدل لذلك أن الله عذر المكربين، قال سبحانه: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيْمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيْمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا﴾ [النحل: ١٠٦] وجه الدلالة: أن المكروه من جهة الفعل قد فعل الكفر، وكذلك من

(١) الاستغاثة في الرد على البكري (ص ٢٥٢)، ومنهاج السنة (٥ / ٢٤٤).

(٢) نونية ابن القيم (٣ / ٨٥٨).

(٣) «مجموع الفتاوى» (١٢ / ٤٨٩) وانظر: مجموع الفتاوى (٢٣ / ٣٤٨-٣٤٩)، (٣ / ٢٣٠)،



جهة القول قد قال الكفر، لكنه لم يكفر عيناً، فكفر نوعاً لا عيناً، والذي منع من تكفيره الإكراه.

أما السنة: فما روى البخاري من قصة الربيع بنت معوذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لما كانت الجارية تغني وتقول: وفينا نبي الله يعلم ما في غد^(٤). وهذا كفر، ولم يكفرها النبي ﷺ لأنها كانت تجهل، ومنها ما روى البخاري ومسلم من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٥) وأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٦)، وأخرجه البخاري عن حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٧) في الرجل الذي جمع بينه في وفاته ثم قال: إذا أنا متُّ فأحرقوني، ثم اسحقوني، ثم اذروني في الريح في البحر، فوالله لئن قدر عليّ ربي ليعذبني عذاباً ما عذبه به أحدًا، قال: ففعلوا ذلك به، فقال للأرض: «أدي ما أخذت» فإذا هو قائم، فقال له: «ما حملك على ما صنعت؟» فقال: خشيتك يا رب، أو قال: مخافتك. فغُفر له بذلك.

وقد ذكر ابن قتيبة في (تأويل مختلف الحديث)^(٨)، وابن عبد البر في كتابه (التمهيد)^(٩)، وابن حزم^(١٠)، وابن تيمية كما في (مجموع الفتاوى)^(١١) وفي غيره، وابن القيم في كتابه (مدارج السالكين)^(١٢) أن الذي منع من تكفيره هو الجهل.

(٤) صحيح البخاري (٨٢ / ٥) رقم: (٤٠٠١).

(٥) صحيح البخاري (١٧٦ / ٤) رقم: (٣٤٧٨)، وصحيح مسلم (٩٨ / ٨) رقم: (٢٧٥٧).

(٦) صحيح البخاري (١٧٦ / ٤) رقم: (٣٤٨١)، وصحيح مسلم (٩٧ / ٨) رقم: (٢٧٥٦).

(٧) صحيح البخاري (١٧٦ / ٤) رقم: (٣٤٧٩).

(٨) تأويل مختلف الحديث (ص ١٨٦).

(٩) التمهيد (١٨ / ٤٦). ط المغربية:

(١٠) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٣ / ١٤٠).

(١١) مجموع الفتاوى (٣ / ٢٣١)، (١١ / ٤٠٩).

(١٢) مدارج السالكين (١ / ٥٢٢).



أما الإجماع: فما ثبت عند عبد الرزاق من قصة قدامة بن مظعون البدري لما استحل شرب الخمر، وأن عمر ومن معه من الصحابة لم يكفروه^(١٣)، فقال ابن تيمية^(١٤): فدل على أن التأويل مانع من التكفير بإجماع الصحابة، فمع تلبس قدامة بن مظعون بالكفر إلا أنه لم يكفر بعينه، بل هو بدري^{رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ}، بل وحكى ابن حزم في كتابه (الفصل)^(١٥) أنه قول الصحابة والتابعين وأهل العلم، ثم حكى الإجماع على ذلك.

أما الاعتبار - القياس - فإن هناك فرقاً بين مَنْ يفعل الأمر وهو يعرفه ويعرف ما يترتب عليه من الأحكام الشرعية ومن ليس كذلك، فلذلك ذكر ابن تيمية أنه قد دل على هذا الكتاب والسنة والإجماع والاعتبار.

فنخلص من هذا بما تقدم ذكره من أنه لا يلزم من أن الرجل إذا كفر فعلاً أو قولاً أو تلبس بالكفر أن يكون كافراً عيناً.

المسألة الثالثة: هناك فرق بين الكافر الأصلي والمسلم الذي عرض له

الكفر، وهذا مفتاح هذه المسائل وهو من أعظم ما يكشفها ويجليها، فالكافر الأصلي كافر سواء قامت الحجة عليه أو لم تقم كما تقدم، قال الله **عَزَّجَلَّ**: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦] فسماه مشركاً قبل أن يسمع كلامه، وذلك أن الأصل كفره، ومن ثبت كفره بيقين فلا يُنتقل عنه إلا بيقين مثله.

(١٣) مصنف عبد الرزاق (٨ / ٥٣٨) [١٨٢٩٤-١٨٢٩٥].

(١٤) الاستغاثة في الرد على البكري (ص ٢٥٣)، ومجموع الفتاوى (٧ / ٦١٠، ٦١٩).

(١٥) «الفصل في الملل والأهواء والنحل» (٣ / ١٣٨).



أما الكافر العَرَضِي - وهو المسلم الذي عَرَضَ له الكفر - فالأصل واليقين إسلامه، فلا يُنتقل عنه إلا بيقين مثله، فإن وُجد يقين مثله وإلا رجعنا إلى الأصل وهو إسلامه، وهذا فارق مؤثر، وقد فرّقت الأدلة الشرعية بينهما، فآية التوبة: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦] سمّته مشركاً قبل أن يسمع كلام الله لأنه كافر أصلي.

أما ما تقدم ذكره من الأدلة في التفريق بين النوع والعين فلم تكفر مسلماً معيناً تلبّس بالكفر؛ لأن الأصل إسلامهم، وعندهم موانع من تكفيرهم عيناً، قال العلامة عبد الرحمن ابن سعدي **رَحْمَةُ اللَّهِ:** " وما ذكرته من المساواة بين هذا وبين ذلك، فإنه خطأ واضح، دل الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين لهم بإحسان على التفريق بين الأمرين، فإنه من المعلوم من الدين بالضرورة كفر جهال اليهود والنصارى وجميع أصناف الكفار، وهذا أمر لا يمكن إنكاره.

وأما من كان مؤمناً بالرسول، ومصدقاً له في كل ما قاله، وملتزمًا لدينه، ثم وقع منه خطأ في الاعتقاد أو القول والعمل، جهلاً أو تقليدًا أو تأويلًا، فإن الله يقول: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] عفي عن أمته الخطأ والنسيان وما استكروها عليه، فالمقالة والاعتقاد وإن كان كفرًا، ويقال: من اعتقدها أو عمل بها فهو كافر، لكن قد يقع ويوجد مانع في بعض الأشخاص يمنع من تكفيره؛ لعدم علمه أنه كفر وشرك فيوجب لنا التوقف في إطلاق الكفر على عينه، وإن كنا لا نشك أن المقالة كفر لوجود ذلك المانع المذكور " (١٦).



فإذا تبين هذا فلا يصح الاستدلال بالآيات والأحاديث في تكفير الكفار الأصليين دون إقامة الحجة عليهم على تكفير المسلم إذا تلبس بالكفر وعنده مانع من تكفيره عيناً.

تنبيه: زعم بعضهم أن المسلم الذي تلبس بالشرك كافر أصلي لا أنه مسلم عرض له الكفر، فيزعم أن هؤلاء الذين يدعون غير الله أو يذبحون لغير الله كفار أصليون؛ لأنهم لمّا نطقوا بالشهادتين كان عندهم مكفر، ولما توارثوا عن آبائهم هذا الدين توارثوا ديناً مشرّكاً، فهم كفار أصليون، والجواب عن هذا من أوجه:

الوجه الأول: أن شيخ الإسلام ابن تيمية **رَحِمَهُ اللهُ** حكى الإجماع على أن من كان حديث عهد بالإسلام ووقع في مكفر فإنه لا يكفر كما في (مجموع الفتاوى) ^(١٧)، فلو كان تلبس المسلم بالكفر جهلاً لا يجعله مسلماً لما كانوا مسلمين.

الوجه الثاني: أن العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن **رَحِمَهُ اللهُ** في كتابه (مصباح الظلام) ^(١٨) قال: قد دل الكتاب والسنة وكلام أهل العلم على أنه ليس من تلبس بالشرك كافرًا أصلياً، ثم قال: ومن نسب هذا إلى شيخنا الشيخ محمد بن عبد الوهاب فقد أخطأ، بل هم مسلمون عرض لهم الكفر، قال: ولا أعلم أحداً قال ذلك إلا الصنعاني. فهذا أيضاً من العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن صورة من صور حكاية الإجماع على ذلك.

الوجه الثالث: كل ما تقدم ذكره من الأدلة -وما سيأتي- في أن المسلم إذا عرض له الكفر جهلاً فإنه معذور، كقصة الرجل الذي قال لبنيه: إذا أنا مت

(١٧) مجموع الفتاوى (١١/٤٠٧)، (٢٨/٥٠١).

(١٨) مصباح الظلام (١/٥٢-٥٣).



فاحرقوني ثم ذروني في اليم... إلخ^(١٩)، فإن هذا مسلم وكان يعتقد أن الله لا يقدر على أن يجمعه بعد أن يُحرق ويُذَر في البحر، وهذه عقيدته، وهي تتنافى مع الإسلام لولا الجهل، ومع ذلك لم يُعامل معاملة الكافر الأصلي، بل عُومِل معاملة المسلم الذي عرض له الكفر ولم يتنزل عليه لأنه جاهل.

ومن ذلك قصة الربيع بنت معوذ لما قالت الجارية: وفينا نبي الله يعلم ما في غد...^(٢٠) لم يأمرها النبي ﷺ أن تجدد إسلامها، ولم يقل إنك كافرة لأنك تعتقدين هذا، إلى غير ذلك من الأدلة التي سيأتي ذكرها - إن شاء الله تعالى -.

المسألة الرابعة: لا يُكفر معين إلا بعد توافر الشروط وانتفاء الموانع، والشروط مع موانعها أربعة:

الشرط الأول: الاختيار، ويُقابله الإكراه، والدليل قوله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيْمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيْمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا﴾ [النحل: ١٠٦] فالإكراه مانع من التكفير، والشرط أن يكون مختارًا.

ومن الأدلة ما ثبت عند ابن أبي شيبة^(٢١) عن عمار - وإن كان إسناده منقطعًا عن عمار، لكنه مما أجمع عليه المفسرون كما قاله ابن عبد البر^(٢٢) فهو يدل على صحته - وهو أنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أكره على سب النبي ﷺ فسبّه، فقال له النبي ﷺ: «كيف

(١٩) صحيح البخاري (١٧٦/٤) رقم: (٣٤٨١)، وصحيح مسلم (٩٧/٨) رقم: (٢٧٥٦).

(٢٠) صحيح البخاري (٨٢/٥) رقم: (٤٠٠١).

(٢١) مصنف ابن أبي شيبة (١١٨ / ١٨) رقم: (٣٤٤٣٠).

(٢٢) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١١٣٦ / ٣).



تجد قلبك؟» قال: أجد قلبي منشراً بالإيمان، فعذره النبي ﷺ وقال: «إن عادوا فعد»^(٢٣)، فعمار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عذر في ارتكابه لهذا المكفر؛ لأنه كان مُكْرَهًا.

الشرط الثاني: تقصُّد القول أو الفعل، ويُقابلة الخطأ وعدم تقصُّد القول أو الفعل، ومعنى تقصُّد القول أو الفعل: أي يريد أن يقول يا الله، فسبق لسانه وأخطأ وقال: يا محمد. هذا لم يتقصَّد القول، أو أن رجلاً أراد أن يرفع المصحف فسقط من يده في مكان قاذورات بلا إرادة، فهذا لم يتقصَّد الفعل، فلا يكفر، ومن أدلة ذلك ما ثبت في الصحيحين واللفظ لمسلم من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الرجل الذي وجد راحلته ودابته إلى أن قال: اللهم أنت عبدي وأنا ربك. قال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أخطأ من شدة الفرح»^(٢٤)، فلم يتقصَّد القول وإنما وقع منه خطأ.

تنبيه: فرق كبير وجوهري بين قول القائل: لا يكفر أحد حتى يريد الكفر أو حتى يتقصَّد الكفر، فإن هذا خطأ وهو قول الجهمية، ولازم هذا القول أن إبليس لا يكفر، فإن إبليس لم يرد الكفر ولم يتقصَّد الكفر، وإنما أبى واستكبر، وعلى هذا كل المشركين ليسوا كفاراً؛ لأنهم لا يريدون ولا يتقصَّدون الكفر، ففرق بين قول القائل لا يكفر أحد حتى يريد الكفر ويتقصَّد الكفر، وبين قول القائل: لا يكفر حتى يتقصَّد الفعل أو القول، ويقابل هذا الخطأ، وقد بيَّن هذا ابن تيمية كما في المجلد السابع من (مجموع الفتاوى)^(٢٥)، وأن قول القائل لا يكفر حتى يريد الكفر هو قول الجهمية.

(٢٣) المستدرک علی الصحیحین (٤ / ٣٤٤) «٣٤٠٠»، ومعرفة السنن والآثار (١٢ / ٢٦٧).

«١٦٦٥١-».

(٢٤) صحیح مسلم (٨ / ٩٣) رقم: (٢٧٤٧).

(٢٥) «مجموع الفتاوى» (٧ / ٢٢٠).



الشرط الثالث: العلم، والمانع الذي يُقابله الجهل، فالجاهل لا يُكفر لجهله، فإن الجهل مانع من التكفير، والأدلة على هذا كثيرة منها:

الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥] وجه الدلالة قوله: ﴿مَنْ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ﴾ فعل في سياق الشرط فيفيد العموم، أي في كل الدين، في العقيدة وغيرها، ولا يجوز لأحد أن يُفرق بين العقيدة وغيرها وأن يبني على ذلك أحكامًا فإنه لم يقل بذلك إلا المعتزلة، كما بينه ابن تيمية كما في (مجموع الفتاوى) (٢٦) وابن القيم كما في (مختصر الصواعق) (٢٧).

فهذا الدليل عام في الدين كله، وأنه لا تقع العقوبة إلا بعد التبين، ومفهوم المخالفة: إن لم يتبين له فهو معذور.

الدليل الثاني: قوله تعالى: ﴿وَلَيْنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٤٥] وجه الدلالة: قوله: ﴿أَهْوَاءَهُمْ﴾ نكرة مضافة إلى معرفة فتفيد العموم، فتشمل الدين كله حتى الشركيات، كما أفاد عمومها شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه (الاقتضاء) (٢٨)، وفي هذه الآية أن الجهل عذر في عدم الوصف في أحكام الدنيا؛ لأنه قال: ﴿وَلَيْنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٤٥] مفهوم المخالفة: إن اتبعت

(٢٦) مجموع الفتاوى (٢٣ / ٣٤٦-٣٤٧).

(٢٧) «مختصر الصواعق المرسله على الجهمية والمعطلة» (ص ٥٩٠) وما بعده.

(٢٨) اقتضاء الصراط المستقيم (١ / ٩٩).



أهواءهم قبل العلم فليست ظالمًا، فلا تُوصف بما يترتب على ذلك من أحكام الدنيا من الفسق أو الكفر أو الشرك.

الدليل الثالث: قول الله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥] هذا شامل للدين كله، سواء كان في التوحيد أو غيره، وهذه الآية في أحكام الآخرة، وهي دالة على الإعذار بالجهل في الدنيا؛ لأن الأصل في عدم المؤاخظة في الآخرة عدم المؤاخظة في الدنيا، ويؤكد ذلك باقي الأدلة.

الدليل الرابع: قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَىٰ أَدْبَارِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَىٰ الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمَلَىٰ لَهُمْ﴾ [محمد: ٢٥] قال ابن كثير: " [إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَىٰ أَدْبَارِهِمْ] أي: فارقوا الإيمان ورجعوا إلى الكفر " (٢٩).

وجه الدلالة: أن الله علق الردة على التبين لا مطلق البيان.

والآيات الأربع تعددت وتغايرت في دلالتها، فالآية الأولى وضحت أن الوعيد بعد التبين ولا يكفي البيان، والآية الرابعة وضحت أن الوصف والحكم لا يتحقق إلا بعد التبين ولا يكفي البيان، والآية الثانية وضحت أن الوصف والحكم في الحياة الدنيا لا يتحقق إلا بعد العلم، والآية الثالثة وضحت الوعيد في الآخرة.

الدليل الخامس: قصة الذي أمر بنه أن يحرقوه، وأن يذروه في البحر... إلخ (٣٠)، فإنه فعل مكفرًا وعُذر بجهله، كما ذكر ذلك ابن قتيبة في (تأويل مختلف الحديث)

(٢٩) تفسير ابن كثير (٧ / ٣٢٠).

(٣٠) صحيح البخاري (٤ / ١٧٦) رقم: (٣٤٨١)، وصحيح مسلم (٨ / ٩٧) رقم: (٢٧٥٦).



(٣١)، وابن عبد البر في كتابه (التمهيد) (٣٢)، وابن حزم (٣٣)، وابن تيمية كما في (مجموع الفتاوى) (٣٤) وفي غيره، وابن القيم في كتابه (مدارج السالكين) (٣٥).

فإن قيل: إن هناك فرقاً بين إنكار بعض القدرة وبين الشرك؟

فيقال: لا فرق؛ لأن إنكار كليهما كفر مخرج من الإسلام لولا الجهل، والتفريق بين المكفرات لا دليل عليه، والتفريق بين الأصول والفروع في التكفير قول المعتزلة كما بيّنه ابن تيمية (٣٦).

قال العلامة ابن سعدي: "فإن البدع التي ظهرت في زمانهم كبدعة الخوارج والمعتزلة والقدرية ونحوهم - مشتملة على رد النصوص من الكتاب والسنة وتكذيبها وتحريفها، وذلك كفر، لكن امتنعوا من تكفيرهم بأعيانهم لوجود التأويل، فلا فرق بين تكذيب الخوارج لنصوص الشفاعة وتكذيبهم للنصوص الدالة على إسلام وإيمان أهل الكبائر، واستحلالهم لدماء الصحابة والمسلمين، وتكذيب المعتزلة بالشفاعة لأهل الكبائر، ونفي القدر والتعطيل لصفات الله، وغير ذلك من مقالاتهم وبين تأويل من أجاز دعاء غير الله والاستعانة به" (٣٧).

(٣١) تأويل مختلف الحديث (ص ١٨٦).

(٣٢) التمهيد (١٨ / ٤٦).

(٣٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٣ / ١٤٠).

(٣٤) مجموع الفتاوى (٣ / ٢٣١).

(٣٥) مدارج السالكين (١ / ٥٢٢).

(٣٦) مجموع الفتاوى (٢٣ / ٣٤٦-٣٤٧).

(٣٧) مجموع مؤلفات الشيخ العلامة عبد الرحمن السعدي (٢٤ / ٤٧١).



وقال: " إن القول بأن الخطأ المذكور في الآية وغيرها من نصوص الشرع إنما هو الخطأ في الفروع لا في الأصول قول بلا برهان، فلم يفرق الله ورسوله بين مسائل الأصول والفروع في العفو عن هذه الأمة، وما ذكرناه من عدم تكفير السلف لأهل البدع حيث كانوا متأولين إلا مسائل أصول الدين، خصوصاً من عطل صفات البارئ من المعتزلة ونحوهم. فإن التوحيد مداره على إثبات صفات الكمال لله تعالى وعبادته وحده لا شريك له، فكما امتنعنا من التكفير المعين الذي لم تقم عليه الحجة في القسم الأول إذا أنكر بعض الصفات جهلاً وتأويلاً وتقليداً، والمانع في هذا كالمانع في هذا، وكلا الأمرين قد أتى به الرسول وبلغه لأتمته " (٣٨).

وقال: " وأما قولك: إن إنكار البعث ممن أنكره لا تتوقفون في تكفيره كما كفره الله ورسوله من غير تفريق بين المعاند وغير المعاند، فنحن نقول: الباب واحد، ولكن حصل التأويل وراج الأمر في مسائل الصفات والتوحيد على كثير ممن هو مصدق للرسول في كل شيء بخلاف مسألة إنكار البعث، فإن هذا لا يكاد يوجد، ومع ذلك لو فرض وجوده ممن نشأ في بلد بعيد، أو حديث عهد بإسلام فإنه يعرف حكمه، وبعد ذلك يحكم بكفره، فكل من كان مؤمناً بالله ورسوله، مصداقاً لهما ملتزماً طاعتهما، وأنكر بعض ما جاء به الرسول جهلاً أو عدم علم أن الرسول جاء به، وإن كان ذلك كفرًا، ومن فعله فهو كافر، إلا أن الجهل بما جاء به الرسول يمنع من تكفير ذلك الشخص المعين من غير فرق بين المسائل الأصولية والفرعية؛ لأن الكفر جحد ما جاء به الرسول أو جحد بعضه مع العلم بذلك،



وبهذا عرفت الفرق بين المقلدين من الكفار بالرسول، وبين المؤمن الجاحد لبعض ما جاء به جهلاً وضلالاً لا علمًا وعناداً" (٣٩).

الدليل السادس: ما روى البخاري في حديث الربيع بنت معوذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لما كانت الجارية تغني وتقول: وفينا نبي الله يعلم ما في غد (٤٠). عذرها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولم يكفرها.

الدليل السابع: أن الأصل في المسلم الذي نطق بالشهادتين أنه مسلم، «من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فهو مسلم» (٤١) فلا يُنتقل عن هذا اليقين إلا بيقين مثله، ولا دليل يدل على كفر الجاهل وانتقاله عن هذا اليقين، وغاية ما يستدل المخالف بأدلة عامة، وليس البحث في الكفر بالعموم وإنما البحث في المعين، وقد تقدم ذكر الفرق بين النوع والعين.

قال العلامة ابن سعدي: "ما ذكرت من دلالة الكتاب والسنة والإجماع على أن دعاء غير الله والاستغاثة به شرك وكفر مخلد في النار، فهذا لا شك فيه ولا ريب ... - ثم قال - وأما من كان مؤمناً بالرسول، ومصدقاً له في كل ما قاله، وملتزمًا لدينه، ثم وقع منه خطأ في الاعتقاد أو القول والعمل، جهلاً أو تقليدًا أو تأويلًا، فإن الله يقول: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] عفي عن أمته الخطأ والنسيان وما استكروها عليه، فالمقالة والاعتقاد وإن كان كفرًا، ويقال: من اعتقدها أو عمل بها فهو كافر، لكن قد يقع ويوجد مانع في بعض الأشخاص يمنع

(٣٩) مجموع مؤلفات الشيخ العلامة عبد الرحمن السعدي (٢٤ / ٤٧٣ - ٤٧٤).

(٤٠) صحيح البخاري (٥ / ٨٢) رقم: (٤٠٠١).

(٤١) صحيح البخاري (١ / ٨٧) رقم: (٣٩١).



من تكفيره؛ لعدم علمه أنه كفر وشرك فيوجب لنا التوقف في إطلاق الكفر على عينه، وإن كنا لا نشك أن المقالة كفر لوجود ذلك المانع المذكور " (٤٢).

إلى غير ذلك من الأدلة التي بسطها شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ، فإذا انتفى شرط أو وجد مانع فلا يُكفر المعين.

الشرط الرابع: التأويل غير السائغ، والمانع: التأويل السائغ، فمن أول تأويلاً سائغاً فيمنع من تكفيره، ومن كان تأويله غير سائغ فإنه لا يمنع من تكفيره، ومن الأدلة على ذلك ما تقدم ذكره في قصة قدامة بن مظعون البدري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (٤٣)، وقد حكى ابن تيمية إجماع الصحابة على ذلك (٤٤)، بل حكى ابن حزم إجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أهل العلم (٤٥).

تنبيه: إذا دُقق في الشرط والمانع الثالث تبين أنه فرع من الشرط والمانع الرابع الذي سيأتي وهو العلم الذي يُقابله الجهل، فإن التأويل السائغ نوع من الجهل إلا أنه جهل مركب، والجهل المركب إدراك الشيء على خلاف ما هو عليه، وأما عدم إدراك الشيء مطلقاً فهو جهل بسيط، فإذا أُدخل في الشرط الرابع صح، وإذا أُفرد صح حتى يتضح.

(٤٢) مجموع مؤلفات الشيخ العلامة عبد الرحمن السعدي (٢٤ / ٤٧٠ - ٤٧١).

(٤٣) مصنف عبد الرزاق (٨ / ٥٣٨) رقم: (١٨٢٩٤، ١٨٢٩٥).

(٤٤) مجموع الفتاوى (٧ / ٦١٠).

(٤٥) «الفصل في الملل والأهواء والنحل» (٣ / ١٣٨).



المسألة الخامسة: تقدم ذكر الأدلة على العذر بالجهل في الشرك؛ وذلك أن الجهل يُعامل معاملة الإكراه، فمن تلبَّس بالشرك إكراهًا فهو معذور، فكذا يقول من يعذر بالجهل بالأدلة المتقررة عنده: إن من تلبَّس بالشرك جهلاً فهو معذور. فإن قيل: إن الإعذار بالجهل يتنافى مع الأدلة العامة في تكفير من أشرك بالله كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ﴾ [المائدة: ٧٢]؟

فيقال: كما أنها لا تتعارض مع عدم تكفير المكره باتفاقنا لدليل خاص في المكره كقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦] فكذلك لا تتعارض مع عدم تكفير الجاهل عند من يعذر بالجهل، فليكن البحث مع من يعذر بالجهل في أدلته الخاصة في الإعذار بالجهل - وقد سبق ذكر بعضها -.

فإن قال قائل: إن من لم يُكفِّر المعين لأجل الجهل فهو مرجئ، ووجه الإرجاء: أن هذا المعين قد تلبَّس بالكفر فلم يُكفِّر، فهو لا يقرر التلازم بين الظاهر والباطن.

فيقال: إن الرجل إذا وقع في الشرك الأكبر مُكرهًا لم يكفر، وليس إرجاء ولا منعًا لتلازم الظاهر والباطن؛ للأدلة في إعدار المُكره، فكذلك من لم يُكفِّر الجاهل لأجل الجهل؛ لأن هناك أدلة عنده عذرت المُعِين إذا وقع في الشرك جهلاً، كما أن هناك أدلة عذرت المعين إذا وقع في الشرك مُكرهًا.

فحقيقة البحث في الأدلة الخاصة في عذر الجاهل، فإذا ثبت فإنه يعامل معاملة المكره وإلا لم يعذر، وليس لمسألة العذر بالجهل ارتباط بالإرجاء؛ وذلك أن من لم يُكفِّر الجاهل لأدلة خاصة ثبتت عنده في إعدار الجاهل فهو كمن



لم يُكفّر المُكْرَه لأدلة خاصة في عدم تكفير المُكْرَه، وليس لعدم الإقرار بالتلازم بين الظاهر والباطن.

والأدلة الخاصة في إعدار الجاهل كثيرة - وقد تقدم ذكر بعضها - ويؤكد أنه الأصل ثبوت إسلام المسلم ولا يُنتقل عن هذا الأصل واليقين إلا بدليل مثله، لحديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «من صلى صلاتنا، واستقبل قبلتنا...» ^(٤٦) الحديث.

فإن قيل: إن من عذر بالجهل قد خالف إجماع أهل اللغة ^(٤٧) ووافق المعتزلة، فإن المعتزلة يقولون: إن الكلام حصل من الله بأن أوجده ولم يتصف به، وإن القيام حصل من الله بأن أوجده ولم يتصف به، وهكذا بقية الصفات، فمن يعذر بالجهل يقول: من ذبح لغير الله ليس مشركاً؛ وذلك أنه قد حصل منه الذبح ونفى عنه الشرك كما تقول المعتزلة حصل من الله الكلام ونفوا عنه التكليم.

فيقال: إن هذا خلط بين تعلق الفعل بالفاعل وتنزيل الحكم عليه؛ وذلك أن من فعل فعلاً فهو متعلق به، فمن تكلم فهو مُتَكَلِّمٌ، ومن ذَبَحَ فهو ذابِحٌ، ومن دَعَا فهو داعٍ، ومن زنى فهو زانٍ، وهذا كله من تعلق الفعل بفاعله، ومن نازع فيه بالألا يصف من ذبح بأنه ذابح ولا بمن زنى بأنه زانٍ فقد وافق المعتزلة.

إلا أن هناك فرقاً كبيراً بين هذا وبين تنزيل الحكم عليه، كأن يقال: فيمن زنى فاسقٌ أو فيمن ذبح لغير الله مشركٌ؛ وذلك أنه ليس كل زانٍ فاسقاً فقد يكون عنده مانع من التفسيق كأن يكون مُكْرَهًا، وليس كل ذابح لغير الله مشركاً فقد يكون عنده مانع من التكفير كأن يكون مُكْرَهًا... وهكذا، فإذا تبين هذا فإن من يعذر

(٤٦) صحيح البخاري (١ / ٨٧) رقم: (٣٩١).

(٤٧) «التسعينية» (٢ / ٦٢٠).



بالجهل يجعل الجهل مانعًا كالإكراه فلا يُنزل حكم التكفير على الذابح لغير الله جهلاً.

المسألة السادسة: يتنازع في مقدار الفهم الذي تقوم به الحجة طائفتان، طائفة قد يفهم من كلامها أنه لا يكفر أحد حتى يفهم كفهم أبي بكر أو عمر، وهذا ليس شرطاً بالإجماع كما أفاده العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن^(٤٨) ولا يصح، وطائفة في المقابل يفهم من كلامها أن أدنى الفهم كافٍ، وهذا أيضاً لا يصح؛ وذلك أن الفهم مرادٌ لذاته، وأن السماع مرادٌ لغيره، ففي قوله تعالى: ﴿لَا نَذِرْكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩] ذكر العلامة الشنقيطي رَحْمَةُ اللَّهِ فِي كِتَابِهِ (أضواء البيان) أن الإنذار لا يكون إلا مع قيام الحجة، لأن المقصود في قيام الحجة هو الفهم^(٤٩)، فإذا قُرئ القرآن كله على رجل أعجمي وكُلَّم بأبلغ لغة وفصاحة وبيان وهو لا يفهم اللغة العربية، فهو سمع لكنه لا يفهم شيئاً، فلا يقول أحد من العلماء: إن الحجة قامت عليه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: " وقوله تعالى: { فأجره حتى يسمع كلام الله } [التوبة: ٦] قد علم أن المراد أنه يسمعه سمعاً يتمكن معه من فهم معناه، إذ المقصود لا يقوم بمجرد سمع لفظ لا يتمكن معه من فهم المعنى، فلو كان غير عربي وجب أن يترجم له ما يقوم به عليه الحجة - ولو كان عربياً - وفي القرآن ألفاظ غريبة ليست لغته، وجب أن يبين له معناها، ولو سمع اللفظ كما يسمعه كثير من الناس ولم يفقه المعنى وطلب منا أن نفسره له ونبين له معناه، فعلياً ذلك " (٥٠).

(٤٨) مصباح الظلام (١ / ٢٠٦).

(٤٩) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٧ / ٥٦٠).

(٥٠) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (١ / ٢٢١).



وقرر ابن القيم أن الفهم الذي تقوم به الحجة يختلف باختلاف الأزمنة والأماكن والأشخاص، فليس مطلق الفهم وليس مقداراً واحداً (٥١).

وقال العلامة عبد الله بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب: " وكل من بلغه القرآن فقد قامت عليه الحجة بالرسول ﷺ، ولكن الجاهل يحتاج إلى من يعرفه بذلك من أهل العلم " (٥٢).

وقال: " ولكن في أزمنة الفترات وغلبة الجهل، لا يكفر الشخص المعين بذلك، حتى تقوم عليه الحجة بالرسالة، ويبين له، ويعرف أن هذا هو الشرك الأكبر الذي حرمه الله ورسوله؛ فإذا بلغته الحجة، وتليت عليه الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، ثم أصر على شركه فهو كافر، بخلاف من فعل ذلك جهالة منه، ولم ينبه على ذلك؛ فالجاهل فعله كفر، ولكن لا يحكم بكفره إلا بعد بلوغ الحجة إليه، فإذا قامت عليه الحجة ثم أصر على شركه فقد كفر، ولو كان يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ويصلي ويزكي، ويؤمن بالأصول الستة " (٥٣).

وقد ذكر العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن في كتابه (مصباح الظلام) (٥٤) كلاماً يُستفاد منه أن العلماء مجمعون على هذا، وأنه لا بد من فهم، فكأن الخلاف في مقدار الفهم، فلا يقول أحد: إن مجرد السماع تقوم به الحجة، فإذاً لا بد من فهم لكن من الخطأ الكبير أن يُشترط فهم كفهم أبي بكر وعمر.

(٥١) طريق الهجرتين (٢/ ٩٠٢).

(٥٢) «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (١٠/ ٢٤٠).

(٥٣) «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (١٠/ ٢٧٤).

(٥٤) مصباح الظلام (١/ ٢٠٦).



ومقدار الفهم الذي تقوم به الحجة ما يفهم به الخطاب وتزول عنه الشبهة؛ لأن الفهم هو المقصود، والسماع مراد لغيره وهو فهم الكلام، وهذا شبيه من وجه بقول ابن القيم في كتابه (أعلام الموقعين) ^(٥٥) لما تكلم عن الألفاظ والمعاني ذكر أن اللفظ مقصود لغيره والمعنى مقصود لذاته.

وقد جاءت الآيات بالتبيين لا مطلق البيان، كقوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى﴾ [النساء: ١١٥] وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أَرْتَدُّوا عَلَيَّ أَدْبَارِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمَلَى لَهُمْ﴾ [محمد: ٢٥] وفرق بين البيان وحصول التبيين، ولا يلزم من البيان التبيين، والشريعة علقت الوعيد والوصف على التبيين وهو فهم تزول به الشبهة، وإذا لم يفهم فهو معذور؛ لأنه لم يحصل له التبيين.

المسألة السابعة: في العذر بالجهل يفرق بين المفترط وغير المفترط، فإن الذي

يُعذر هو غير المفترط، أما المفترط فليس معذورًا، وفي كلام ابن عبد البر ما يدل على أن العلماء مجمعون على هذا ^(٥٦)، وقد نص على التفريق بين التفريط وغيره القرافي في كتابه (الفروق) ^(٥٧) وذكر أن على المفترط وزرين، وزر ارتكابه للإثم والمحرم، ووزر التفريط، وكرر هذا ابن تيمية في أكثر من موضع كما في (مجموع الفتاوى) ^(٥٨) وابن القيم في (طريق الهجرتين) ^(٥٩) وغيره، وذكره ابن اللحام في قواعده ^(٦٠).

(٥٥) أعلام الموقعين (٣/ ٥٩٧، ٦١٣).

(٥٦) الاستذكار (١/ ٨٠)، وانظر: التمهيد (١/ ١٤٥).

(٥٧) الفروق للقرافي (٢/ ١٥٠)، (٤/ ٢٦٤).

(٥٨) مجموع الفتاوى (٢١/ ١٤١، ٦٣٤) وانظر: مجموع الفتاوى (٢٨/ ١٢٥)، (٢٢/ ١٦).

(٥٩) طريق الهجرتين (٢/ ٨٩٩)، وأعلام الموقعين (٣/ ١٢).

(٦٠) «القواعد والفوائد الأصولية وما يتبعها من الأحكام الفرعية» (ص ٨٧).



وهذا بخلاف سبِّ الدين والاستهزاء فيكفر مع الجهل، لكن بشرط أن يكون السابُّ والمستهزئ عالمًا بمدلولِ كلامه، فقد ذكر هذا الشرط ابن تيمية في كتابه (الصارم المسلول) ^(٦١) وابن القيم في كتابه (أعلام الموقعين) ^(٦٢)، فمن نطق كلامًا سبًّا وهو لا يفهم أن كلامه سبُّ فلا يُعامل معاملة الساب.

ففرق بين مسألتين: وهي من يعلم أن كلامه سبُّ فيسبُّ ثم يقول: لا أدري أن السبَّ كفرٌ. فهذا غير معذور، ومن يسب وهو لا يدري أن كلامه دالٌّ على السبِّ فهذا معذور، فلو أن أعجميًا حفظَ كلمات عربية فردَّدها، ومقتضاها سبُّ لله وهو لا يعرف هذا المعنى، فإنه لا يكفر، وكذلك لو أن عربيًّا تلفَّظَ بألفاظ هي سبُّ في حقيقتها لكن لا يدري، كقول كثير من المؤذنين: "الله أكبر"، أكبر: جمع كَبَر وهو الطبل، كما ذكره أهل اللغة ^(٦٣) وابن قدامة في كتابه (المغني) ^(٦٤)، فلو لم يُفرَّق بين هذا لقليل إن هؤلاء المؤذنين كفار، وهذا خطأ، وقد بينَّ شيخ الإسلام ابن تيمية ^(٦٥) وابن القيم ^(٦٦) أنه لا يصح أن يُكفَّر بالسب أو الاستهزاء من لا يدري أن كلامه سبُّ.

أما من يدري أن كلامه سب واستهزاء فلا يُعذر بالجهل، قد يُعذر بالإكراه بحسبه، ويُعذر بالخطأ وهو عدم تقصُّد القول، كالذي قال: اللهم أنت عبدي وأنا ربك. أما من يقول: أعلم أن كلامي سبُّ واستهزاء لكن لا أعلم أنه كفر، فلا

(٦١) الصارم المسلول (ص ٥٩).

(٦٢) أعلام الموقعين (٥ / ٣٠٧)، (٣ / ٥٩٣).

(٦٣) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (٢ / ٢٥).

(٦٤) المغني لابن قدامة (٢ / ٩٠)، (٢ / ١٢٩)، وانظر: المجموع شرح المذهب (٣ / ٢٩٢).

(٦٥) الصارم المسلول (ص ٥٩).

(٦٦) أعلام الموقعين (٥ / ٣٠٧).



يُعذر؛ لأن الاستهزاء والسب لله أو لنبية ينافي اعتقاد الربوبية والنبوة، وقد أشار لهذا ابن تيمية في كتابه (الصارم المسلول) ^(٦٧) والشيخ سليمان بن عبد الله في كتابه (تيسير العزيز الحميد) ^(٦٨).

ووجه ذلك أن الساب والمستهزئ ليس عنده شبهة تعظيم، فمن يسب ويستهزئ وهو يعلم أن كلامه سب لا يُحتمل كلامه إلا أنه يريد انتقاص الله سبحانه، أما من يذبح لغير الله ويدعو غير الله فيحتمل أن يكون من تعظيم الله عنده؛ وذلك أنه يزعم عدم أهليته وأحقيته لأن يذبح لله مباشرة لذنوبه وتقصيره، فاحتاج أن يذبح للأولياء والصالحين ليشفعوا له عند الله، وهذا المعنى يُستفاد من كلام ابن القيم في كتابه (الجواب الكافي) ^(٦٩)، والمقريري في كتابه (التوحيد) ^(٧٠) وأورد شبهة وقال: إن هؤلاء يفعلونه على وجه التعظيم لله فلماذا تكفرونهم؟... إلى آخر كلامه.

فإن قيل: يُفهم مما تقدم أنك لا تكفر أحدًا يريد تعظيم الله، فمن ذبح لغير الله لا يكفر؛ لأنه يريد تعظيم الله؟

فيقال: كلا، من ذبح لغير الله وقامت عليه الحجة فهو كافر سواء أراد تعظيم الله أو لم يُرد، لكن أردت أن يُفهم وجه التفريق بين السابِّ والذابح لغير الله، فإن السابِّ والمستهزئ لا يفعلان البتة على وجه شبهة، لأنهما لا يريدان إلا الانتقاص، بخلاف غيره كالذبح فقد يريد التعظيم.

(٦٧) «الصارم المسلول على شاتم الرسول» (ص ٣٨٢، ٤٢٨، ٥٥٦).

(٦٨) تيسير العزيز الحميد (ص ٥٣٥)، (ص ٥٣٧).

(٦٩) الجواب الكافي (١ / ٢٩٧).

(٧٠) تجريد التوحيد المفيد (ص ٢٣).



تنبيهان:

التنبيه الأول: ضابط التفريط الذي يكون عذراً ألا يتعمد الرجل ترك الحق لتكاسل أو التقصير في تحصيله عند الشك، بل لا يظن نفسه إلا على الحق لتقليد مشايخ يثق فيهم أو لغير ذلك، لكن لو شك وتردد ثم أصر فهو مُفَرِّط، فضابط التفريط ما فيه معنى التفريط، فإن من لم يشك في الشيء فليس مُفَرِّطاً، وإنما المُفَرِّط الذي يشك ولا يسأل، فالتفريط يرجع إلى معناه، إن كان الرجل موقناً بباطله بأن أتبع مشايخه ولم يرد على نفسه خلاف ذلك، فهذا غير مفرط، وإن ورد على نفسه شك وأصر فهو مفرط، أو ظهرت له الأدلة بما يورث عنده خطأ مشايخه ثم أصر، فهو مفرط، وهذا مستفاد من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية كما في (مجموع الفتاوى) ^(٧١) وابن القيم لَمَّا عَبَّرَ بِالْتَمَكُّنِ مِنَ الْعِلْمِ ^(٧٢).

التنبيه الثاني: يردد بعض الفضلاء أننا في زمن ظهر فيه العلم فلا يُعذر أحد، ولا يقع أحد في الشرك إلا وهو مفرط، وهذا فيه نظر كبير لسببين:

السبب الأول: مهما كان العلم ظاهراً في زماننا فإنه في زمان الصحابة أظهر، ومع ذلك عذر من عذر كما تقدم.

السبب الثاني: إنه مع ظهور العلم في زماننا لمبتغيه لكثرة القنوات الفضائية والإذاعات التي تنشر العلم، إلا أن في المقابل قنوات أكثر وأكثر تنشر الباطل أضعاف القنوات التي تنشر الهدى، وعلماء ضلالة يشوهون الدين والإسلام، فكلما فُتِحَ باب خير فُتِحَت أبواب شر؛ لكثرة أهل الشر ودعاة الشرك.

(٧١) مجموع الفتاوى (٢٢ / ١٦)، (٢٨ / ١٢٥)، (٢١ / ١٤١)، (٦٣٤).

(٧٢) طريق الهجرتين (٢ / ٨٩٩)، وأعلام الموقعين (٣ / ١٢).



المسألة الثامنة: يردد بعضهم أن كلام ابن تيمية كثير في عدم تكفير من تلبس بالشرك الأكبر جهلاً لكن لم يصرح بأنه مسلم، فلا يكون كافراً ولا مسلماً.

وهذا الكلام يرددونه للتخلص من كلمات العلماء الكثيرة في الإعذار بالجهل وإبقاء إسلام الجاهل مع تلبسه بالشرك، والجواب عن هذا الكلام من أوجه:

الوجه الأول: أن في الكتاب والسنة القسمة ثنائية، ما بين مسلم أو كافر، فمن لم يكن كافراً فهو مسلم، ومن لم يكن مسلماً فهو كافر، قال تعالى: ﴿فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ﴾ [التغابن: ٢] فالقسمة ثنائية، فزعم أن هناك قسمةً ثالثةً يحتاج إلى دليل ولا دليل، لذا عاب العلماء على المعتزلة لما قالوا عن صاحب الكبيرة: إنه في منزلة بين المنزلتين؛ لأنهم أتوا بقسمة ثالثة.

الوجه الثاني: أنه ليس في كلام ابن تيمية هذا التأصيل، ولو كان هذا التأصيل عند ابن تيمية لقرره ووضحه ودل عليه؛ لأنه أتى بشيء جديد لا يعلمه كثير من المعاصرين له، أو أتى بشيء يظنه عند الأولين فيسطه ويبينه، فكيف يكون عنده هذا التأصيل ولا يوضحه ولا يبينه كما هي عادته في التدليل والبسط لما يخفى على المتأخرين؟

الوجه الثالث: أن هذا الأصل ليس في كلام العلماء الماضين، ودونكم الكتب، فمن دعا إلى هذا التأصيل لم يستطع أن يثبت نصاً من كلام العلماء الماضين، فكلام العلماء الماضين واضح في خلاف هذا، فهم يقولون: باب حكم المرتد. وهو مسلم وقع في مكفريات فكفر، فيجعلون القسمة ثنائية.

الوجه الرابع: أن ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ ذكر أقواماً تلبسوا بالشرك الأكبر، بل نافحوا عنه، بل آذوه، فسماه العارف العالم بالله ودعا له، إلى غير ذلك، فهذا يدل



على أنه يراه مسلمًا، وليس مسلمًا فحسب، بل في منزلة عالية، فدل على أن ابن تيمية **رَحْمَةُ اللَّهِ** لا يقرر قسمة ثلاثية وأنه ليس كافرًا ولا مسلمًا.

فكيف لا يراه مسلمًا وهو يدعو له ويجعله العارف بالله ويُثني عليه ويجعله من العلماء؟ كما فعل **رَحْمَةُ اللَّهِ** مع أبي الفتح نصر المُنْبَجِي، فإنه قد آذى شيخ الإسلام فيما دعا إليه من التوحيد وتحريم الاستغاثة بالنبي **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** مع البكري، ومع ذلك كتب له رسالة ^(٧٣)، وأثنى عليه في مطلع هذه الرسالة ووصفه بأوصاف وألقاب فيها مدح وثناء، وقد فعله مع غيره، فإن العلماء الذين آذوه في زمانه كانوا يدعون إلى الشرك الأكبر كالسبكي وابن جماعة، وغيرهم، ومع ذلك كان يعاملهم معاملة العلماء ويثني عليهم ويُجِلُّهم ويدعو لهم، وكلامه كثير في ذلك، فلا يمكن أن يراهم ابن تيمية كفارًا ثم يصفهم بهذه الأوصاف.

قال ابن تيمية في الرد على الإخنائي: " وهذا الموضوع يغلط فيه هذا المعترض وأمثاله ليس الغلط فيه من خصائصه، ونحن نعدل فيه ونقصد قول الحق والعدل فيه كما أمر الله تعالى، فإنه أمر بالقسط على أعدائنا الكفار فقال: {كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على أن لا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى} [المائدة: ٨] فكيف بإخواننا المسلمين والمسلمون إخوة، والله يغفر له ويسدده ويوفقه وسائر إخواننا المسلمين " ^(٧٤).

(٧٣) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية (١ / ١٦١).

(٧٤) الإخنائية (ص ٢٤٢)، وانظر إلى ما يدل على أن عند الإخنائي شركًا: (ص ٤٨٠).



فإن للسبكي رسالة سيئة نقلها النبهاني في كتاب (شواهد الحق) ^(٧٥) يقول: لما أردت الرد على ابن تيمية ترددت في ذلك، ثم كتبت رسالة وأرسلت بها إلى النبي ﷺ أستشير به في الرد على ابن تيمية، وقد نقل الرسالة النبهاني.

فالمقصود أن هؤلاء الذين عاصروهم شيخ الإسلام كان عندهم الشرك الأكبر، ومع ذلك عذرهم، بل له كلام كثير **رَحْمَةُ اللَّهِ** في الإعذار بالجهل والتأويل، ومن كلماته العظيمة في الرد على البكري أنه قال: " فإننا بعد معرفة ما جاء به الرسول نعلم بالضرورة أنه لم يشرع لأمته أن يدعو أحداً من الأموات لا الأنبياء ولا الصالحين ولا غيرهم، لا بلفظ الاستغاثة ولا بغيرها، ولا بلفظ الاستعاذة ولا بغيرها، كما أنه لم يشرع لأمته السجود لميت ولا إلى ميت ونحو ذلك، بل نعلم أنه نهى عن كل هذه الأمور، وأن ذلك من الشرك الذي حرمه الله ورسوله، لكن لغلبة الجهل وقلة العلم بآثار الرسالة في كثير من المتأخرين؛ لم يمكن تكفيرهم بذلك حتى يتبين لهم ما جاء به الرسول مما يخالفه " ^(٧٦).

وله في ذلك كلام كثير للغاية، وقد جمعت طرفاً من كلام ابن تيمية وغيره من العلماء في رسالة منشورة في موقع الإسلام العتيق بعنوان: (جوابي لبعض الفضلاء) وجمعت فيها نقولات عن الشافعي ومن بعده في العذر بالجهل في الشرك الأكبر الصريح، فكلام شيخ الإسلام كثير في هذا **رَحْمَةُ اللَّهِ** ومن كلماته في (الرد على البكري) يقول: " ولهذا كنت أقول للجهمية من الحلولية والنفاة الذين نفوا أن يكون الله تعالى فوق العرش لما وقعت محنتهم، أن لو وافقتكم كنت

(٧٥) كتاب شواهد الحق للنبهاني (ص ١٧٩)، انظر: غاية الأمان في الرد على النبهاني (١/٣٣٦).

(٧٦) الاستغاثة في الرد على البكري (ص ٤١١).



كافراً؛ لأنني أعلم أن قولكم كفر، وأنتم عندي لا تكفرون لأنكم جهال، وكان هذا خطاباً لعلمائهم وقضاتهم وشيوخهم وأمرائهم " (٧٧).

والحلولية: هم القائلون بأن الله حال في المخلوقات، وأما الجهمية فيحتمل أنه يريد أتباع الجهم بن صفوان ومن كان على مذهبه، وكفریات هؤلاء واضحة الشناعة ومع ذلك عذرهم، ويحتمل أنه يريد الجهمية المتأخرين من الأشاعرة الذين زادوا في الضلالة عن الأوائل من أصحاب أبي الحسن الأشعري وسلكوا مسلك الجهمية، فحالهم ليس بعيداً عن أتباع جهم.

الوجه الخامس: أن ابن تيمية أثبت الإيمان عند من يقعون في الشرك جهلاً، فدل على أنه عذرهم بالجهل، بل ووصفهم بالإسلام والإيمان لا أنه يقرر أنهم ليسوا مسلمين ولا كفاراً، قال **رَحْمَةُ اللَّهِ**: " وليس ذلك مختصاً بهم، بل كل من كان من المتنسكة والمتفقهة والمتعبدة والمتفكرة والمتزهدة والمتكلمة والمتفلسفة ومن وافقهم من الملوك والأغنياء والكتاب، والحساب، والأطباء، وأهل الديوان والعامية: خارجاً عن الهدى ودين الحق الذي بعث الله به رسوله لا يقر بجميع ما أخبر الله به على لسان رسوله، ولا يحرم ما حرمه الله ورسوله، أو يدين بدين يخالف الدين الذي بعث الله به رسوله باطناً وظاهراً: مثل من يعتقد أن شيخه يرزقه، أو ينصره أو يهديه، أو يغيثه، أو يعينه، أو كان يعبد شيخه أو يدعوه ويسجد له، أو كان يفضل على النبي **ﷺ** تفضيلاً مطلقاً، أو مقيداً في شيء من الفضل الذي يقرب إلى الله تعالى، أو كان يرى أنه هو أو شيخه مستغن عن متابعة الرسول **ﷺ** فكل هؤلاء كفار إن أظهروا ذلك، ومنافقون إن لم يظهروه.



وهؤلاء الأجناس وإن كانوا قد كثروا في هذا الزمان فلقلة دعاة العلم والإيمان وفتور آثار الرسالة في أكثر البلدان، وأكثر هؤلاء ليس عندهم من آثار الرسالة وميراث النبوة ما يعرفون به الهدى، وكثير منهم لم يبلغهم ذلك، وفي أوقات الفترات وأمكنة الفترات: يثاب الرجل على ما معه من الإيمان القليل ويغفر الله فيه لمن لم تقم الحجة عليه ما لا يغفر به لمن قامت الحجة عليه، كما في الحديث المعروف: «يأتي على الناس زمان لا يعرفون فيه صلاةً ولا صيامًا ولا حجًّا ولا عمرةً إلا الشيخ الكبير والعجوز الكبيرة، ويقولون: أدركنا آباءنا وهم يقولون لا إله إلا الله، فقيل لحذيفة بن اليمان: ما تغني عنهم لا إله إلا الله؟ فقال: تنجيهم من النار».

وأصل ذلك أن المقالة التي هي كفر بالكتاب والسنة والإجماع يقال هي كفر قولًا يطلق، كما دل على ذلك الدلائل الشرعية، فإن "الإيمان" من الأحكام المتلقاة عن الله ورسوله، ليس ذلك مما يحكم فيه الناس بظنونهم وأهوائهم، ولا يجب أن يحكم في كل شخص قال ذلك بأنه كافر حتى يثبت في حقه شروط التكفير وتنتفي موانعه " (٧٨).

تأمل ثم تأمل قوله: " ما معه من الإيمان القليل " فأثبت الإيمان له مع وقوعه في الشرك الأكبر.

وقال في (اقتضاء الصراط المستقيم): " وكذلك سؤال بعضهم للنبي ﷺ، أو لغيره من أمته حاجة فتقضى له، فإن هذا قد وقع كثيرا، وليس هو مما نحن فيه



- ثم قال - وأكثر هؤلاء السائلين الملحّين لما هم فيه من الحال، لو لم يجابوا لاضطرب إيمانهم" (٧٩).

فتأمل قوله: " لاضطرب إيمانهم " فأثبت لهم الإيمان.

وقال: " وأما إن اتخذ الإنسان ما يهواه إلهًا من دون الله وأحبه كحب الله فهذا شرك أكبر، والدرجات في ذلك متفاوتة.

وكثير من الناس يكون معه من الإيمان بالله وتوحيده ما ينجيه من عذاب الله وهو يقع في كثير من هذه الأنواع ولا يعلم أنها شرك، بل لا يعلم أن الله حرمها، ولم تبلغه في ذلك رسالة من عند الله، والله تعالى يقول: ﴿وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً﴾، فهؤلاء يكثرون جدًّا في الأمكنة والأزمنة التي تظهر فيها فترة الرسالة بقلّة القائمين بحجة الله، فهؤلاء قد يكون معهم من الإيمان ما يُرحمون به، وقد لا يعذبون بكثير مما يعذب به غيرهم ممن كانت عليه حجة الرسالة، فينبغي أن يعرف أن استحقاق العباد للعذاب بالشرك فما دونه مشروط ببلاغ الرسالة في أصل الدين وفروعه ... " (٨٠).

تأمل قوله: " وكثير من الناس يكون معه من الإيمان بالله وتوحيده ما ينجيه من عذاب الله وهو يقع في كثير من هذه الأنواع ولا يعلم أنها شرك ".

المسألة التاسعة: يردد بعضهم أن ابن تيمية وغيره من أهل العلم إذا عذروا بالجهل فمرادهم عدم العذاب في الآخرة، أما في أحكام الدنيا فهم كفار مشركون.

(٧٩) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٢٥٤).

(٨٠) جامع الرسائل لابن تيمية (٢/ ٢٩٣).



والجواب عن هذا من أوجه:

الوجه الأول: أن العلماء فصحاء بلغاء، ولو أرادوا هذا لبيّنوه ووضحوه، فأين هو من كلام ابن تيمية! والأصل أن يفهم مراد العالم من ألفاظ كلامه لاسيما إذا كرره كثيراً، فهذا يزيد اليقين أن ظاهر كلامه مراد، وأنه إذا قال بعدم التكفير فهو يعني هذا ولا يعني عدم العذاب، وهذا كاف لأهل الإنصاف.

قال العلامة ابن عثيمين: " وذلك أن الجهل بالمكفر على نوعين:

الأول: أن يكون من شخص يدين بغير الإسلام أو لا يدين بشيء ولم يكن يخطر بباله أن ديناً يخالف ما هو عليه، فهذا تجري عليه أحكام الظاهر في الدنيا، وأما في الآخرة فأمره إلى الله تعالى، والقول الراجح أنه يمتحن في الآخرة بما يشاء الله عز وجل والله أعلم بما كانوا عاملين، لكننا نعلم أنه لن يدخل النار إلا بذنب لقوله تعالى: {وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا} وإنما قلنا: تجري عليه أحكام الظاهر في الدنيا وهي أحكام الكفر؛ لأنه لا يدين بالإسلام فلا يمكن أن يعطى حكمه، وإنما قلنا بأن الراجح أنه يمتحن في الآخرة لأنه جاء في ذلك آثار كثيرة ذكرها ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في كتابه: (طريق الهجرتين) عند كلامه على المذهب الثامن في أطفال المشركين تحت الكلام على الطبقة الرابعة عشرة.

النوع الثاني: أن يكون من شخص يدين بالإسلام، ولكنه عاش على هذا المكفر ولم يكن يخطر بباله أنه مخالف للإسلام، ولا نبهه أحد على ذلك، فهذا تجري عليه أحكام الإسلام ظاهراً، أما في الآخرة فأمره إلى الله عز وجل، وقد دل على ذلك الكتاب والسنة وأقوال أهل العلم " (٨١).



الوجه الثاني: أن ابن تيمية أثبت الإيمان عند من يقعون في الشرك جهلاً، فدلّ على أنه عذرهم بالجهل، بل ووصفهم بالإسلام والإيمان، وهذا ينافي أنهم كفار في الدنيا، وأن مراده بالعذر عدم العذاب في الآخرة كما تقدم نقل كلامه.

الوجه الثالث: أن ابن تيمية وصف بعض المتلبسين بالشرك الأكبر من أهل زمانه بأنهم مسلمون، بل بعضهم بأنهم صالحون - كما تقدم -.

الوجه الرابع: أن ابن تيمية لم يفرق في تقريره بين وصف الكفر والحكم بالعذاب في الآخرة، وأنه موقوف على توافر الشروط وانتفاء الموانع، قال **رَحِمَهُ اللهُ**: "وأما الحكم على المعين بأنه كافر أو مشهود له بالنار: فهذا يقف على الدليل المعين، فإن الحكم يقف على ثبوت شروطه وانتفاء موانعه" (٨٢).

فمن أراد أن ينسب لابن تيمية **رَحِمَهُ اللهُ** أنه لا يكفر الجاهل وفي المقابل لا يُثبت إيمانه وإسلامه فقله خطأ وساقط قطعاً.

تنبيه: ذكر بعض المتأخرين أن الناس في جهل، فهم أشبه بأهل الفترة، فمن وقع في شرك أكبر كالذبح لغير الله وغير ذلك فلا يحكم بإسلامه ولا بكفره وإنما هو أشبه بأهل الفترة، وبما أنه أشبه بأهل الفترة فنعامله في الظاهر معاملة المسلمين في التوارث وغير ذلك.

وهذا القول مردود من أوجه:

الوجه الأول: أن القسمة في كتاب الله وسنة النبي **صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** ثنائية، ما بين مسلم أو كافر، ﴿فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ﴾ [التغابن: ٢] فمن لم يكن كافرًا فهو مؤمن، ومن



لم يكن مؤمناً فهو كافر، وبهذا رد العلماء على المعتزلة لما وصفوا أهل الكبراء بأنهم في منزلة بين منزلتين؛ وذلك أنهم لم يجعلوه كافراً ولم يجعلوه مؤمناً وإنما أجرؤا عليه أحكام المسلمين في الدنيا، فرد عليهم أهل العلم، فمن جعل منزلة بين منزلتين قسماً ثالثاً فقد شابه المعتزلة من هذا الوجه.

الوجه الثاني: أنهم إذا كانوا أشبه بأهل الفترة، فإن أهل الفترة كفار بالإجماع -كما تقدم- فيكون هؤلاء كفاراً بمقتضى القياس، ولا يصح ألا يوصفوا بكفر ولا إسلام.

الوجه الثالث: أن هذا القول مُحدَث ولا سلف له من الأولين، ودونكم الكتب، فمن تبنى هذا القول ودعا إليه فهو مطالب بأن يُثبته من كلام العلماء الأولين، فإن العلماء الأولين بينوا دقائق الشريعة في الطهارة والصلاة وبينوا دقائق مسائل التكفير في باب حكم المرتد من أئمة السنة الأوائل وفقهاء الحديث الأوائل كالشافعي وأحمد وغيرهما، في كلامهم المجموع والمنثور، فأين كلامهم عن مثل هذا؟ فإنه لو كان هذا الكلام صحيحاً في شرع الله لبينوه ثم لتناقله عنهم العلماء بعدهم.

فهذا القول لا يصح بحال، ومن أقوى ما يُبين خطأه أنه مُحدَث.

المسألة العاشرة: يُفرق في إقامة الحججة بين باب القتال وغيره، فإذا أراد حاكم أن يُقاتل أناساً مسلمين قد أظهروا الشرك، فإنه يُقيم الحججة على حاكمهم وأميرهم، والناس تبعٌ له، ولو اشترط في القتال إقامة الحججة على كل فرد لما أمكن القتال على ترك شعيرة ظاهرة، والعلماء قد حكوا الإجماع على أن من ترك شعيرة



ظاهرة فإنهم يُقاتلون، ذكر الإجماع شيخ الإسلام ابن تيمية ^(٨٣)، بل قال ابن تيمية ^(٨٤): «ويجتمع الصحابة كفار، ثم ذكر ابن تيمية في مانعي الزكاة الذين قاتلهم الصحابة أن منهم من تركها بخلاً، ومع ذلك كُفروا ^(٨٥)؛ لأنهم تبعٌ لغيرهم، فكما أن الناس تبعٌ لحكامهم في الحرب والسلام فهم تبع لحكامهم في إقامة الحجة، ومن كان جاهلاً فبيعت يوم القيامة على نيته، لكنهم يُقاتلون ويُعاملون في الدنيا على أنهم كفار لأنهم تبع لحكامهم.»

فإذا ناصح حاكم دولة حاكمًا آخر عندهم شرك أو ترك شعيرة ظاهرة وأقام الحجة على حاكمهم فأصروا على الشرك، فيقاتلهم على ذلك، والدولة المُقاتلة كفار بإجماع الصحابة، ومن يُقاتل معهم من عوامهم وغيرهم كفار تبع لحكامهم، كما تقدم في فعل الصحابة مع المرتدين الذين تركوا الزكاة.

المسألة الحادية عشرة: يذكر بعض الفضلاء أن الحجة لا يُقيمها إلا القضاة،

ومقتضى قوله أنه لا يُقيم الحجة عموم العلماء، وهذا لا يصح لما يلي:

الأمر الأول: لا دليل عليه.

الأمر الثاني: كُفّر علماء الإسلام من يستحق التكفير مع أنهم ليسوا قضاة، كالإمام أحمد كُفّر المأمون كما في (السنة للخلال) ^(٨٦) ولم يكن قاضياً، والشافعي ^(٨٧) كُفّر حفصاً الفرد ولم يكن قاضياً، وكُفّر ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ الرَّازِي في

(٨٣) مجموع الفتاوى (٢٨ / ٣٥٦).

(٨٤) بواسطة كتاب: مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد (ص ٣٠٠)، ومجموع الفتاوى (٣٥ / ٥٧).

(٨٥) المصدر السابق.

(٨٦) السنة لأبي بكر بن الخلال (٥ / ٩٥).

(٨٧) تفسير الإمام الشافعي (٢ / ٩٠٦)، وانظر: مجموع الفتاوى (١٢ / ٥٠٦).



كتابه (بيان تلبيس الجهمية) (٨٨) - وإن كان تراجع - ولم يكن ابن تيمية قاضيًا، وهكذا...

وإنما لا يقدم أحد على التكفير إلا أن يكون صاحب علم، كما هو الكلام في بقية أحكام الشريعة، إلا أنه في التكفير يُشدد ما لا يُشدد في غيره.

المسألة الثانية عشرة: الأفعال والأعمال قسمان تحتل الكفر وغيره، وقد عبّر عنها ابن القيم في كتابه (حكم تارك الصلاة) (٨٩): الأعمال التي تُضاد الإيمان، والأعمال التي لا تضاد الإيمان، وذكر ابن تيمية **رَحْمَةُ اللَّهِ** في كتابه (الصارم المسلول) (٩٠) أن الكفر لا يكون في الأقوال المحتملة، وذكر ابن رجب أن الكفر لا يكون في الألفاظ المحتملة (٩١).

وهذا حق، وصنيع العلماء يدل على هذا، ومن ذلك الإمام الشافعي (٩٢) في باب حكم المرتد، لما تكلم على قصة حاطب بن أبي بلتعة، قال: يحتمل أنه يريد الفعل الأقبح - أي الكفر - ويحتمل غيره، لذلك لم يُكفر.

ونقل ابن القيم في كتابه (بدائع الفوائد) (٩٣) أنه قيل للإمام أحمد: إن رجلاً يؤذن فيقول في أذانه: أشهد أن محمداً رسول الله. فقال له رجل: كذبت. قيل للإمام أحمد: أيكفر هذا الذي قال كذبت؟ قال: لا يكفر، لعله يريد أنك أنت أيها

(٨٨) بيان تلبيس الجهمية (٣/ ٥٤-٥٣)، وانظر: مجموع الفتاوى (٤/ ٥٥).

(٨٩) الصلاة لابن القيم (ص ٨٨).

(٩٠) الصارم المسلول (ص ٥١٧).

(٩١) فتح الباري لابن رجب (١/ ١٢٣).

(٩٢) الأم للإمام الشافعي (٤/ ٢٦٤).

(٩٣) بدائع الفوائد (٤/ ١٣٨٤).



المؤذن تكذب في شهادتك أن محمداً رسول الله، لا أن القول بأن محمداً رسول الله كذب، كقوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١] فلم يكفر الإمام أحمد بهذا العمل المحتمل.

وقد سُئِلَ شيخنا ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ كما في فتاواه ^(٩٤) عن رجل يطوف حول القبر أيكفر؟ قال: الطواف حول القبر محتمل أن يتقرب إلى الميت فهذا كفر، أو أن يعتقد أن هذا المكان مبارك، فهذا ليس كفراً. فلما كان العمل محتملاً لم يكفر به، وبمثل هذا أجاب الشيخ العلامة محمد بن إبراهيم ^(٩٥) وغيره من أهل العلم فيمن دعا عند القبر، فقالوا: إنه يحتمل أن يدعو الميت وهذا كفر، أو أن يدعو الله عند القبر وهذا ليس كفراً، وهكذا التفصيل في الذبح عند القبر فهو محتمل لأن يتقرب به إلى الميت وهذا كفر، ويحتمل أنه يتبرك بالذبح عند هذا القبر فيكون بدعة، فلا بد أن يُفَرَّقَ بين الأعمال المحتملة وغير المحتملة.

فإن قيل: ما ضابط المحتمل وغير المحتمل؟

فيقال: الأدلة الشرعية، فما كفرت به الشريعة كالسب والاستهزاء فإنه يكفر به وليس محتملاً، وما ليس كذلك فهو محتمل يستفصل من صاحبه.

المسألة الثالثة عشرة: تنازع أهل السنة نزاعاً معتبراً في العذر بالجهل في

الشرك الأكبر - وهو صرف العبادة لغير الله - وقد قرر هذا أئمة السنة، ومما ذكره

(٩٤) مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لابن باز (٢٨ / ٣٣٢).

(٩٥) فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ (١ / ١٣١).



شيخنا ابن باز في تعليقه على (تيسير العزيز الحميد) ^(٩٦) الذي قدم له شيخنا العلامة صالح الفوزان، فقال: لو قال القائل: يا مرسى، يا فلان يا فلان، فقد تنازع العلماء في تكفيره على قولين. فبهذا صرح شيخنا ابن باز بأن في المسألة خلافاً.

فإن قيل: إن للشيخ كلاماً كثيراً في عدم العذر بالجهل؟ فيقال: له كلام بالعذر بالجهل، لكن ظاهر الكلام أن قوله الأخير أنه لم يعذر بالجهل، ففرق بين اختيار الشيخ **رَحْمَةُ اللَّهِ** وبين القول بأن في المسألة خلافاً، فالشيخ ابن باز **رَحْمَةُ اللَّهِ** يرى أن تارك الصلاة كافر وهذا اختياره، مع أنه يُقرر أن في المسألة خلافاً بين أهل العلم، فاختيار الشيخ قولاً لا يتنافى مع قوله إن في المسألة خلافاً.

ومثله الشيخ العلامة عبد المحسن العباد في شرح رسالة (شروط الصلاة) ^(٩٧) فقد ذكر أن في المسألة خلافاً، وإن كان استقر قوله على عدم العذر بالجهل، لكنه قرر أن في المسألة خلافاً.

وممن قرر أن في المسألة خلافاً وكرره كثيراً إلى آخر حياته شيخنا العلامة محمد بن صالح العثيمين ^(٩٨)، وقال: إن الصواب العذر بالجهل، بل ولا يستطيع أحد أن يأتي بدليل يدل على أن الإنسان لا يعذر بالجهل.

وذكر **رَحْمَةُ اللَّهِ** في شرحه المطول على (كشف الشبهات) ^(٩٩) أن قول ابن تيمية والشيخ محمد بن عبد الوهاب واضح في العذر بالجهل، وأطال الكلام في أكثر

(٩٦) الفوائد العلمية من الدروس البازية (٢/ ٤٩).

(٩٧) شرح شروط الصلاة وأركانها وواجباتها لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب (ص ٧٠) وما بعده إلى ص ٨٠.

(٩٨) لقاء الباب المفتوح (٣/ ٣٩٤).

(٩٩) شرح كشف الشبهات ويلي شرح الأصول الستة لابن عثيمين (ص ٣٥) وما بعدها.



من عشرين صفحة في ذكر النقول وتقرير العذر بالجهل، ويقول في فتاواه: إن الخلاف في مسألة العذر بالجهل من جنس الخلاف في المسائل الفقهية (١٠٠). وصدق، فإن أصل بحثها في الكتب الفقهية وفي أصول الفقه في مبحث العوارض الأهلية.

وممن ذكر أن في المسألة خلافاً بين أهل السنة العلامة محمد أمان الجامي **رَحْمَةُ اللَّهِ فِي إجابة الأسئلة الكويتية (١٠١)**، والشيخ العلامة مقبل الوادعي (١٠٢)، فإذا ثبت أن في المسألة خلافاً فلا يصح لأهل السنة أن يُشنع بعضهم على بعض، وأن يجعل الشيطان هذا سبيلاً للتفريق بينهم، فمن بحث هذه المسألة فهو لا يخلو من أحد أمرين، إما أن يكون مصيباً فله أجران أو مخطئاً فله أجر واحد.

المسألة الرابعة عشرة: يردد بعضهم أن العذر بالجهل لمن وقع في الشرك الأكبر من المسلمين لا يصح بحجة أن العلم بمعنى (لا إله إلا الله) شرط، فإذا وقع في الجهل فقد اختل شرط من شروط (لا إله إلا الله).

وما ذكره من أن العلم شرط من شروط (لا إله إلا الله) حق، لكن الشرط يسقط عند المانع وهو ما يسمى أصولياً بالعوارض الأهلية، فالطهارة شرط للصلاة، فلما كانت فاطمة بنت أبي حبيش **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا** تستحاض ولا تتوضأ - والوضوء شرط لصحة الصلاة - عذرهما لجهلها رسول الله **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**. أخرجه البخاري ومسلم.

(١٠٠) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (٢ / ١٣٠).

(١٠١) قرّة عيون السلفية بالإجابة عن الأسئلة الكويتية (ص ٣).

(١٠٢) كتاب غارة الأشرطة على أهل الجهل والسفسطة (٢ / ٢٩٦ - ٢٩٧).



والطمأنينة ركن لصحة الصلاة، فلما تركه المسيء في صلاته لم يأمره النبي ﷺ بالإعادة لما علم جهله بعد أن قال: والذي بعثك بالحق لا أحسن غير هذا. أخرجه البخاري ومسلم.

ومعاوية بن الحكم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تكلم في الصلاة، وهذا مُفسد للصلاة لكن لم يفسد النبي ﷺ صلاته لأنه جاهل. أخرجه مسلم.

وقد ذكر هذا كله شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (١٠٣).

فليس كون الطهارة شرطاً لصحة الصلاة، أو الطمأنينة ركناً لصحة الصلاة، أو الكلام مُفسداً للصلاة، أن يكون كذلك مع الجهل؛ لأن الجهل من العوارض الأهلية كما يقوله الأصوليون، فهو مانع يمنع تنزيل الحكم على المعين، وهذا لا يتنافى مع أن يكون ركناً أو شرطاً أو مُفسداً، ومثل هذا شرط العلم لصحة كلمة التوحيد (لا إله إلا الله)، فإن هذا حقٌّ من جهة العموم والنوع، أما عند تنزيل الحكم على المعين فيختلف الحكم لمانع، والفرق بين النوع والعين ثابت بالكتاب والسنة والإجماع.

وقد سبق تفصيله وذكر الأدلة في العذر بالجهل، وكلها حجة على عدم تنزيل نصوص الوعيد على المعين مع الجهل، وأؤكد أن العذر بالجهل في حق المعين لا يعني عدم الإقرار بشرط العلم بكلمة التوحيد (لا إله إلا الله).

المسألة الخامسة عشرة: حاول بعضهم أن يُفرق في العذر بالجهل بين الشرك في توحيد الألوهية وغيره من المكفرات، وقال: إن الأدلة ليست صريحة في الإعذار في شرك الألوهية، وإنما في كمال القدرة كما في قصة الرجل الذي قال:



إن أنا مت فأحرقوني ثم ذروني في اليم... إلخ^(١٠٤)، أو في قول الجارية: وفينا نبي الله يعلم ما في غدٍ... إلخ^(١٠٥).

والرد على هذا من وجهين:

الوجه الأول: أن من الأدلة ما هو عام، كقوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ﴾ [النساء: ١١٥] وقوله: ﴿وَلَيْنُ اتَّبَعَتْ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٤٥] إلى غير ذلك من الأدلة، فهي تشمل الجميع ولا فرق بين توحيد الألوهية وغيره، ومن أراد أن يُفرق فيلزمه الدليل، ولا دليل.

الوجه الثاني: ذكر ابن تيمية^(١٠٦) وابن القيم^(١٠٧) أن من فرق بين أصول الدين وفروعه وبنى على هذا الفرق أثرًا في التكفير فهو قول المتكلمين والمعتزلة، فكذلك من أراد أن يُفرق بين بعض أصول الدين والتوحيد فقد شابههم؛ لأنه لا دليل يدل على الفرق بين بعضها، ولا سيما والجامع لها أنها كفر لا تجتمع مع الإسلام، سواء كان في توحيد الإلهية أو غيرها.

المسألة السادسة عشرة: لا علاقة بين العذر بالجهل والإرجاء، ليس بينهما

علاقة البتة، ومن حاول أن يثبت بينهما علاقة فلا يستطيع بسلطان العلم؛ وذلك أن مقتضى الإرجاء ألا يرى العمل من الإيمان، فمن رأى أن الإيمان قول وعمل

(١٠٤) صحيح البخاري (١٧٦/٤) رقم: (٣٤٧٩).

(١٠٥) صحيح البخاري (٨٢/٥) رقم: (٤٠٠١).

(١٠٦) مجموع الفتاوى (٥٦/٦)، و(١٩/٢٠٧-٢٠٨).

(١٠٧) مختصر الصواعق المرسله على الجهمية والمعطلة (ص ٥٩٠ - ٥٩١): ط دار الحديث وانظر: الفوائد لابن القيم (ص ١١٨) «والثالث: هجر تحكيمه والتحاكم إليه في أصول الدين وفروعه، واعتقاد أنه لا يُفيد اليقين، وأن أدلته لفظية لا تحصل العلم».



واعتقاد يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وأن الكفر يكون بالقول والعمل والاعتقاد، فلا يصح أن يُوصف بالإرجاء.

لكن الذي يعذر بالجهل يقول: لا أكفر هذا المعين لأنني أرى الجهل عذرًا يمنع من تكفيره، لكن لو أن معينًا آخر لم يكن جاهلاً فإنني أكفره إذا توافرت فيه بقية الشروط وانتفت عنه بقية الموانع، كما تقول أنت إن الخطأ كقول القائل: اللهم أنت عبدي وأنا ربك. عذرٌ في عدم التكفير، ولا يصح القول بأنه إرجاء، فمثل هذا العذر بالجهل، فإن من لا يكفر الجاهل يراه عذرًا كما أن الخطأ الذي هو سبق اللسان عذر، وكما أن الإكراه عذر، فما وجه كونه إرجاءً؟ هذا لا يصح البتة.

لذلك سئل شيخنا محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللهُ: هل لمسألة العذر بالجهل علاقة بالإرجاء؟ قال: ليس لها علاقة بالإرجاء ^(١٠٨). وصدق، فإن من عرف الإرجاء عرف أنه لا تلازم بينهما البتة، لاسيما وكثير من الذين يعذرون بالجهل يُفرون بين المسائل الجلية والخفية، فيعذر بالخفي دون الجلي، فعلى هذا هو مرجئ في بعض المسائل وهي الخفية؟ بل كما رأيت الجهل عذرًا في المسائل الخفية فغيرك يرى الجهل عذرًا في المسائل الجلية وهو في ذلك ما بين مصيب له أجران أو مخطئ له أجر واحد.

فائدة: للشيخ العلامة عبد الرحمن بن سعدي رَحِمَهُ اللهُ رسالة لطيفة في مناظرة بين من يعذر بالجهل ومن لا يعذر بالجهل ^(١٠٩)، وقرر العذر بالجهل، فافترض مناظرة بين رجلين أحدهم يعذر بالجهل والثاني لا يعذر، ثم بين في الأخير أن الصواب أن حجة الذي يعذر بالجهل فلجت حجة من لا يعذر بالجهل، وأن

(١٠٨) لقاء الباب المفتوح (٣/ ٣٩٤) جمعه عطا الله بن نايف الأسلمي.

(١٠٩) مجموع مؤلفات الشيخ العلامة عبد الرحمن السعدي (٤٧٠/٢٤).



الصواب العذر بالجهل، ومما في هذه المناظرة أنه نسب لابن تيمية العذر بالجهل فقال: " وقد صرح شيخ الإسلام في كثير من كتبه، كرده على البكري والأخنائي وغيرهما حين ذكر وقوع مثل هذه الأمور من بعض المشايخ المشار إليهم، فذكر أنه لا يمكن تكفيرهم لغلبة الجهل وقلة العلم بآثار الرسالة: حتى تبين لهم الحجة التي يكفر منكرها، وكلامه معروف مشهور " (١١٠).

الخاتمة:

إن العناية بمسألة العذر بالجهل مهمة لئلا تنزلق القدم في المسألة غلوًا أو جفاءً، فكم فرقت هذه المسألة من سلفيين وجعلتهم متعادين، وخالفوا علماءهم المعترين، فلا عرف عالمًا من علمائنا المعترين والى وعادى عليها، وغاية ما في الأمر أن تكون لبعضهم - كالعلامة ابن باز والعلامة الفوزان - فتوى فيها شدة بخلاف الفتاوى الأكثر منهم، ثم هذه الفتاوى تخالف صنيعهم في حياتهم العملية مع العلماء العاذرين بالجهل كالعلامة الألباني والعلامة ابن عثيمين والعلامة عبد الرزاق عفيفي، وآخرين، مما يجعل المنصف يرد الفتاوى التي فيها شدة لسلوكلهم العملي في مسيرتهم العلمية والدعوية، لا أن يبني عليها الشواهد دون نظر لفتاواهم الأخرى وحياتهم العلمية الدعوية.

اللهم علمنا ما ينفعنا، وانفعنا بما علمتنا، إنك أنت العليم الخبير.



فهرس المراجع والمصادر

١. الإخنائفة، دار الخراز، جدة - ط ١.
٢. الاسنذكار، لابن عبد البر، دار الكتب العلمفة - ط ١.
٣. الاسنغائفة فى الرء على البكرى، دار المنهاج - ط ١.
٤. الاسنعباب فى معرفة الأصحاب، دار الجفل - ط ١.
٥. أضواء البفان، دار عطاءات العلم - ط ٥.
٦. اقتضاء الصراط المسنقم، دار عالم الكتب - ط ٧.
٧. الأم للشافعى، دار الفكر - ط ٢.
٨. بدائع الفوائد، دار عطاءات العلم - ط ٥.
٩. بفان تلبفس الجهمفة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشرف - ط ١.
١٠. تأوفل مآنلف الءءء، المكب الإسلامى - ط ٢.
١١. ءجرفء الوءفء المففء، للمقرفزى، طبعة الجامعة الإسلامفة بالمفءفة - ١٤٠٩ هـ.
١٢. التسعفففة، مكبة المعارف، الرفاض - ط ١.
١٣. ءفسفر ابن كآفر، دار طففة - ط ٢، ء: سامى السلامة.
١٤. ءفسفر الشافعى، دار ءءمرففة - ط ١.
١٥. ءمففء لابن عبد البر، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامفة - المغرب.
١٦. ءفسفر العزفز الءمفء بشرح كتاب الوءفء، المكب الإسلامى - ط ١.
١٧. جامع الرساءل لابن ءفمفة، دار العطاء، الرفاض - ط ١.
١٨. الجواب الصآفء لمن بءل ءفن المسفء، دار العاصمة - ط ٢.
١٩. الجواب الكافى، دار عطاءات العلم - ط ٤.
٢٠. الءرر السنفة فى الأجوبة النجءفة، ء: عبد الرحمن قاسم - ط ٦.
٢١. السنة لأبى بكر الءلال، دار الرافة - ط ١.



٢٢. شرح شروط الصلاة وأركانها وواجباتها، لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب، بدون ناشر - ط ١.
٢٣. شرح كشف الشبهات ويليه شرح الأصول الستة، لابن عثيمين، دار الثريا - ط ١.
٢٤. شواهد الحق للنبهاني، ط دار الفكر.
٢٥. الصارم المسلول على شاتم الرسول، طبعة الحرس الوطني السعودي.
٢٦. صحيح البخاري، الطبعة السلطانية.
٢٧. صحيح مسلم، الطبعة التركية.
٢٨. الصلاة، لابن القيم، دار عطاءات العلم - ط ٤.
٢٩. طريق الهجرتين، دار عطاءات العلم - ط ٤.
٣٠. غارة الأشرطة على أهل الجهل والسفسطة، دار الحرمين - القاهرة.
٣١. غاية الأمان في الرد على النهاني، للآلوسي، ط مكتبة ابن تيمية.
٣٢. فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم، مطبعة الحكومة بمكة - ط ١.
٣٣. فتح الباري لابن رجب، مكتبة الغرباء الأثرية - ط ١.
٣٤. الفروق للقرافي، دار عالم الكتب - بدون طبعة.
٣٥. الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم، مكتبة الخانجي - القاهرة.
٣٦. الفوائد العلمية من الدروس البازية، دار الرسالة العالمية.
٣٧. الفوائد، لابن القيم، دار عطاءات العلم - ط ٤.
٣٨. قرة عيون السلفية بالإجابة عن الأسئلة الكويتية، تفرغ: محمد مصطفى الشامي.
٣٩. القواعد والفوائد الأصولية وما يتبعها من الأحكام الفرعية، المكتبة العصرية - ط ٢.
٤٠. لقاء الباب المفتوح، لابن عثيمين، جمعة: عطا الله بن نايف الأسلمي.
٤١. المجموع شرح المذهب، إدارة الطباعة المنيرية - القاهرة.
٤٢. مجموع فتاوى ابن تيمية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
٤٣. مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين، دار الوطن - ١٤١٣ هـ.



٤٤. مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لابن باز، رئاسة البحوث العلمية والإفتاء بالسعودية.

٤٥. مجموع مؤلفات الشيخ العلامة عبد الرحمن السعدي، الميمان للنشر والتوزيع - ط ١.

٤٦. مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية، لجنة التراث العربي.

٤٧. مختصر الصواعق المرسله، دار الحديث - ط ١.

٤٨. مدارج السالكين، دار عطاءات العلم - ط ٤.

٤٩. المستدرک علی الصحیحین، دار المنهاج القويم - ط ١.

٥٠. مصباح الظلام، وزارة الشؤون الإسلامية السعودية - ط ١.

٥١. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية - بيروت.

٥٢. مصنف ابن أبي شيبة، دار كنوز إشبيليا - ط ١.

٥٣. مصنف عبد الرزاق، دار التأصيل - ط ٢.

٥٤. معرفة السنن والآثار للبيهقي، دار الوفاء، القاهرة - ط ١.

٥٥. المغني لابن قدامة، دار عالم الكتب - ط ٣، ت: عبد الله التركي.

٥٦. مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد، مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب - الجزء الأول.

٥٧. منهاج السنة النبوية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - ط ١.

٥٨. نونية ابن القيم، دار عطاءات العلم - ط ٤.